I- الصحراء الجزائرية قبل 1947 م:

يندرج الاهتمام الفرنسي بالجنوب الجزائري وصحرائه منذ بدأ احتلالهم للجزائر عام 1830م[1]فقد أخذوا يتطلعون إلى الجنوب و أقاصي الصحراء مع نهاية ثورة الأمير عبد القادر و الحاج احمد باي[2]، وتنوعت اهتماماتهم، حيث كانت الصحراء الجزائرية جزء لا يتجزأ من الجزائر و هذا باعتراف القوانين الفرنسية و على رأسها القانون الفرنسي الخاص بالجزائر، و الصادرة في سنة 1889 م[3]و الذي ينص على أن الصحراء تابعة لفرنسا، فقد ركز الفرنسيون اهتماماتهم الرئيسية و البارزة و التي تتمثل في:

1-الهدف الأساسي لهم، يتمثل في التركيز على الغزو و التوسع الاستعماري الذي اعتادوا على نعته بالاستكشاف، و التعرف على هذا المحيط الواسع و المجهول من الرمال الصفراء بواحاته الخضراء المتناثرة هنا وهناك و اقترن هذا الغزو، والتوسع الاستعماري بمحاولة التعرف على إمكانيات الصحراء الاقتصادية والبشرية و استغلالها و استثمارها و بمحاولة استكشاف المظاهر الجغرافية الطبيعية، التضاريسية و المناخية والطاقة المائية و الجوفية و تاريخها السياسي و الحضاري، وأوضاعها الاقتصادية و الاجتماعية، و الثقافية[4].

2-الهدف الثاني برز كنتيجة للاهتمام الأول، و يتمثل في محاولة و ضع شبكة من طرق المواصلات الحديدية و البرية، وأسلاك الهاتف، و ذلك لتسهيل سبل النقل في ظروف آمنة، للقوات العسكرية الغازية، بين مختلف المناطق الصحراوية الدانية و القاصية[5]،فأخذوا يدرسون المظاهر الطبوغرافية ، و التضاريسية و المناخية، من أجل تحديد المناطق الصالحة لمد تلك الطرق البرية و الحديدية، و تحديد اتجاهاتها و إبراز المحاسن و الفوائد،والصعوبات التي تعترض ذلك وتقديم الحلول، و الاقتراحات اللازمة فتعددت رحلات المستكشفين و الدارسين المختصين والمغامرين المرتزقة، فتعددت وجهات نظرهم كذلك حول تلك المشاكل و الحلول و الاقتراحات[6] .

3-و الهدف الثالث و الأخير، برز كنتيجة الاهتمامين الأول و الثاني، و لخدمتهما معا،كذلك، و يتمثل في محاولة خلق بحر داخلي صحراوي، من أجل إحداث تغيير جذري في الظروف الطبيعية، و المناخية القاسية للصحراء ، فاتجهت أنظار الفرنسيين إلى أحواض الجريد التونسي، و أحواض بسكرة، ووادي سوف،في الطرف الشمالي لحوض إيغرير، لاتخاذ نواة لهذا البحر الداخلي الصحراوي الذي قيل بأنه كان موجودا في الزمن القديم، كما كان للاستكشافات التي ساعدت في توسيع و تعميق دراسة الأوضاع الاجتماعية و التنظيمات و أهميتها في التجارة و النقل الصحراوي[7].

---

[1]-يحي بوعزيز ،مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية و الدولية،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1999،ص91.

[2]-المرجع نفسه،ص91.

[3]-المركز للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،المرجع السابق،ص37.

[4]-يحي بوعزيز،المرجع السابق ،ص64.

[5]-المرجع نفسه ،ص65.

[6]- نفسه .

[7]-نفسه ص 66

كما اهتمت الحكومة الفرنسية بمصادر المياه الجوفية في الصحراء، و تحدثت أبحاث حولها في تيماسيين خلال شهر جانفي إلى ماي 1899م كما حاول كل من الجنرال فليبر، و جورج رولاند، أن يحل مشاكل الصحراء و مسألة الثورات من طرف القبائل الصحراوية كمحاولة لعرقلة الخطط السياسية والعسكرية الهادفة لاختراق الصحراء[1]

و حاولت الحكومة الفرنسية التعرف على كل جوانب جنوب الجزائر و أقاصي الصحراء، التي عرفت باسم المناطق العسكرية الجنوبية أو التراب العسكري، و ذلك من النواحي :

السياسية، و الاقتصادية و المالية، و العدلية، و الأشغال العامة، و حركة الاستعمار و تقسيم المسؤوليات، و البلديات، والدوائر، و المراكز ثم أعمال، و تقارير الحاكم العام ستيف باسم الحكومة العامة كما تحدث دوكلوDuclos رئيس مصلحة شؤون الأهالي العسكريين للحكومة العامة عن الحدود ،ووصف إميل فليكس قوتي المظاهر الجغرافية[2]،ودرس روزي نائب المدير العام في الحكومة العامة أصول و شروط التصويت على قانون 24 ديسمبر 1902م ، الذي بموجبهسنت السلطات الاستعمارية قانون نصف قرن،هو النظام الأساسي لأراضي الجنوب الجزائري وهذا القانون لم يحدث قط كيانا سياسيا ،وإنما اكتفى بإحداث تنظيم إداري بعد أن اعترف بأن أراضي الجنوب جزء لا يتجزأ من الجزائر. [3]

إن الدوافع التي حملت البرلمان الفرنسي على إنشاء وحدة إدارية دعيت (بالجنوب الجزائري) كان لاعتبارات مالية بحتة، و يتضح ذلك جليا من خلال تصريح مقرر مشروع القانون : (أيها السادة ...لقد أفصح البرلمان عن رغبته في أن يرى نفقات احتلال أراضي الجنوب الجزائري مقصور على ما هو جد ضروري ...)، و من بين الوسائل المؤدية إلى هذه النتيجة وسيلة أشارت إليها لجنة الميزانية في المجلس العام 1902 م، و هي تقضي بأن تنظيم أراضي الجنوب وحدة إدارية متميزة لها ميزانياتها التي تغذيها ضرائب محلية، (تقرير السيد برتلو)و قد وافق المجلس على هذا الأسلوب في 1901/12/23 مشروعالقرار هذا نصه: (إن المجلس يدعو الحكومة إلى دراسة مشروع تنظيم إداري و مالي للجنوب الجزائري....)[4]

و مما يلاحظ أن أراضي الجنوب كان معترف بأنها ليست سوى الجنوب الجزائري، و أن الأحكام القانونية لم ترم إلى إقامة وحدة سياسية منفصلة عن الجزائر، و هذا ما يؤكدوحدة الأراضي الجزائرية، فالضرائب و الرسوم التي كانت تجبى في أراضي الجنوب شأنها شأن الضرائب المفروضة في أي جزء آخر من الجزائر، و لقد استهدفت قانون 1902 إلى:

1–تقليد الحاكم في الجزائر سلطة اللازمة لإدارة أراضي الجنوب الجزائري، و هذا معناها أن هذا القسم من الوطن لم يفصل عن السلطة الحاكم الجزائر العام، فهو يمارس جميع السلطات على هذه المنطقة كما حجبت عنه بعض الاختصاصات في باقي الجزائر .

[1]– يحي بوعزيز، المرجع السابق،ص65.

[2]– المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المرجع السابق،ص37.

[3]– المرجع نفسه،ص38.

[4]– نفسه.

فلقد أوكل إليه حفظ النظام في الجنوب و تأمين الدفاع عن أرضه، ووضعت تحت تصرفه قوات عسكرية لهذا الغرض، و على رأس كل من، أراضي الجنوب قائد عسكري يسمى بمرسوم بناء على عرض الحاكم العام واقتراح وزير الداخلية و الحربية[1]

2-الحد من نظام الإدارة الخاصة المقررة لأراضي الجنوب عن طريق الإبقاء على الوحدة بين الشمال و الجنوب في بعض المجالات الإدارية[2] ، ففي المجال الإداري كان الاختصاص المعقود لمجلس ولايات وهران،الجزائر وقسنطينة يشمل أراضي الجنوب المقابلة، و يقصد بها أراضي عين الصحراء،غرداية، تقرت و الواحات. وكانت ميزانية هذه الأخيرة من وضع الحاكم العام للجزائر، و يصدرها بمرسوم بعد استطلاع رأي مجلس الحكومة في مدينة الجزائر لتدفع جزء من حاملات الرسوم المجابة في أراضي الجنوب إلى صناديق مال المجلس العام في شمال الجزائر ،أما في مجال التنظيم الجمركي (رسوم الجمرك الأصلية و الرسوم المالية على مواد الإستراد و التصدير)،يؤكد الاختصاصيون ((أن أراضي الجنوب تماثل في وضعها باقي الجزائر[3]و قد ادخل النظام الجمركي المقرر لمناطق الجنوب بعض التعديلات لتحقيق التجانس الإداري على كافة القطر الجزائري وفي هذا الإطار اتخذ الحاكم جولكارالد (j.carde) عددا من القرارات انتقلت بمقتضاها السلطات البلدية إلى أيدي حكام مدنيين في البلديات المختلطة بعد أن كان يتولى هذه السلطات ضباط عسكريون في بلديات:الجلفة ،الأغواط، بسكرة،تقرت،مشرية و عين الصفراء[4].

3-المحافظة على مبدأ الوحدة السياسية بين شمال الجزائر و جنوبها و يتجلى ذلك من خلال التمثيل النيابي سواء في الجمعيات الجزائرية أو في البرلمان الفرنسي و لقد عهد على الحاكم العام للجزائر بوضع قرارات لإجراءات اللازمة للتأمين تمثيل أراضي الجنوب في الجمعية الجزائرية أما في البرلمان الفرنسي، فكان تمثيل الجزائر بشطريها الشمالي و الجنوبي.

فالأمر الصادر في :1945/08/17م في شأن انتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية الفرنسية قضى في (مادته 14) بوضع مرسوم يحدد كيفية تطبيقه في الجزائر، و في نفس اليوم صدر مرسوم تطبيقي، و الذي بموجبه منح للجزائر 26 مقعدا توزع مناصفة بين فرنسي الجزائر، و سكانها الأصليين ،و هذه المجموعات ،وهي : وهران،أراضي عين الصفرا،ولاية الجزائر ، و الذي بموجبه منح للجزائر 26 مقعدا توزع مناصفة بين فرنسي الجزائر وسكانها الأصليين، وهذه المجموعات هي : وهران،أراضي عين الصفراء ولاية الجزائر أراضي غرداية،ولاية قسنطينة،أراضي تقرت و الواحات ،و الملاحظات نفسها تنطبق على النظام الانتخابي الذي قرره قانون1946/10/05 في شأن انتخابات أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية فالمقاعد الثلاثة خصصت قانونا للجزائر ينتخب نوابها من شمالي الجزائر و جنوبها على حد سواء[5]

[1]–المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،مرجع سابق ،ص38.

[2]–نفس المرجع.

[3]–نفسه،ص39.

[4]–بارود عائشة،خنين خديجة ،التجارب النووية في الجزائر 1958م-1966، مذكرة ليسانس في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ ،المركز الجامعي غرداية 2010-2011،ص7.

[5] -المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،المرجع السابق ،ص39.

أما جنوبي الجزائر فهو غير متميز عن الولايات الجزائرية، بمقتضى قانون الصادر في :1946/10/17م حول تأليفو انتخاب جمعية الإتحاد الفرنسي فهذه الأخيرة تضم بين أعضائها ممثلين عن الجمعية الجزائرية، إذن فالجنوب جزءا من الجزائر كما هي ممثلة في جمعية الإتحاد الفرنسي مقارنة بالمناطق الشمالية، أضف إلى ذلك طبيعة العمل في الصحراء،من ارتفاع في درجة الحرارة و قدرة المياه، وبعد المسافات،و بالرغم من هذه الصعوبات فقد أظهرت النتائج الأولية بوادر النجاح إبتداءا من ظهور مؤشراته الأولى في ماي 1953 م بمنطقة بريان، التي جندت بها فرنسا ثلث نفقاتها من أجل إتمام الأبحاث البترولية في كل مستعمراتها و محمياتها الأبحاث التمهيدية و الحفر في الصحراء،ولقد أعطت رخصة الاستقلال في بادئ الأمر إلى أربع شركات وهي:

-الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر (C.F.P.A)

-شركة أبحاث و استغلال البترول في الصحراء (CREP.S)

-شركات بترول الجزائر(C.P.A)

ولقد كانت الشركات الأوليان من مساهمة فرنسية خالصة،وفيها كانت للشركتين الأخيرتين مساهمات أجنبية[1].

و في سنة 1954 م كان حقل جبل برقا للغاز الطبيعي الأول اكتشاف سجل في هذا القطاع، و في مارس 1956،ثم اكتشاف حقل للبترول بمنطقة إيجلي[2].

كما توالت الأبحاث في هذا المجال، و توجت بالنجاح في حاسي مسعود[3]باكتشاف البترول، الذي قدرت أهميته ذلك الحين باحتمال سعته 500 مليون طن، و هو الأمر الذي غير بشكل ملحوظ لفرنسا مدى أهمية هذه المناطق الصحراوية و التي هي بمثابة المنفذ،الذي سينتشلها من أزمتها الاقتصادية الحادة، لما كانت تمر به من جراء الثورة الجزائرية[4].

بذلك بدأت السلطات الاستعمارية الفرنسية خاصة بعد الاكتشافات لحقول البترول و الغاز الطبيعي عام 1956م، بإتباع سياسة جديدة حيث استعملت أسلوب الحصار، و التطويق في المنطقة، و ذلك بإصدار قوانين تفصل الجنوب إداريا عن بقية جهات الوطن، حيث صدر في 7 أوت 1957 م[5]، قرار خاص بالتنظيم الإداري للمناطق الجنوبية التي تندرج تحت إشراف المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية، و أصدر هذا القرار لعاملتين هما: ((الواحات)) ((الساورة)) الممتدين جنوبي الأطلس الصحراوي[6]، أما فيما يتعلق بانتخاب مجلس الجمهورية، فإن المرسوم الصادر بتطبيق قانون عام 1946م يتناول في مادته الأولى الأعضاء، الممثلين للجزائر [7] ، و يخص في مادته

[1]–الحاج موسى بن عمر: السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر ،1952م–1962م،نشر جمعية التراث،غرداية ،2004م،ص79.

[2]-الحاج موسى بن عمر،مرجع سابق،ص84.

[3] محمد لحسن زغيدي ، مرجع سابق ص 225

[4]- مرجع نفسه ص 258.

[5] -المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م ،المرجع السابق،ص48.

[6]–المرجع السابق ،ص258.

[7] - نفسه ص 40 .

الثانية 14 مقعداللجزائر موزعة في دوائر تشمل أراضي الجنوب، وليس في التعديلات التي أدخلت على النظام الانتخابي الخاص بمجلس الجمهورية أي مساسا بوحدة شمال الجزائر وجنوبها، فوحدة الجزائر أكدت في مجلس الدولة الفرنسي، إذ صدر في 1947/03/27م مايلى : (من حيث أن الجزائر التي تضم في آن واحد الولايات الجزائرية و أراضي الجنوب، إنما تؤلف كلا...) وهذا الكل كان يخضع لنظام تشريعي واحد[1].

1-السياسة الفرنسية قبل اكتشاف النفط :

تجسدت السياسة الفرنسية في مبدأ الوحدة السياسية بين الشمال و الجنوب و التي كان يراها أنها ملك من ممتلكاته، منذ دخوله الجزائر اعتبر الصحراء الجزائرية فرنسية، و يجب أن تبقى تحت الحكم الفرنسي، وبصدور دستور الجزائر يوم 20 سبتمبر 1947م، المتضمن إدماج إقليم الجنوب في المحافظات الشمالية ،لكن لم تطبق هذه المادة في مجملها أدمجت و أدمجت ميزانية الجنوب في ميزانية الشمال، و تطبيقا لإحكام المادة الخمسين من النظام السياسي، استطلعت الإدارة الفرنسية في ديسمبر 1949 م رأي الجمعية الجزائرية في مشروع قانون يقضي بإعادة تنظيم أراضي الجنوب ودارت مناقشات الجمعية الجزائرية حول هذا الموضوع في ديسمبر 1949و فيفري 1950م، ووافقت على المشروع، إذ نصت المادة الأولى على: ((إن الأقسام الإدارية الآتي بيانها و هي: أراضي الجنوب سابقا تصبح مرتبطة بولايات الجزائر على الوجه التالي ...))[2]

في عام 1951 م أودعت الحكومة الفرنسية مشروع قانون يرمي إلى إلغاء أراضي الجنوب و ربطها بالشمال وفقا للرأي الصادر عن الجمعية الجزائرية، غير أن اللجنة الداخلية في الجمعية الوطنية الفرنسية التي أيدت هذا المشروع في 1951/09/20م ، لم تلبث أن رجعت عن تأييدها له في 1952/06/04.[3]

-اكتشاف النفط و تغيير السياسة الفرنسية:

على إثر الاكتشافات و التنقيب على المواد الأولية من طرف الشركات الأجنبية كالشركة الفرنسية للبحث واستغلال البترول في الجزائر(SNREPAL) كان أول حفر في منطقة بريان في سنة 1952م ،أما فيما يخص الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر(CFPA) من تيميمون في السنة الموالية [4]

حيث شجعت السلطات الفرنسية الأبحاث البترولية من خلال القيام بعمليات الحفر و التنقيب في المناطق الصحراوية مجندة إمكانيات مادية مرتفعة[5]،

ولما تحتويه الصحراء من كميات هائلة تجعلها هدفا لمطامع استعمارية أخرى، و من هنا نذكر بعض الثروات الصحراوية لإدراك أهمية الصحراء و المؤامرات الاستعمارية الفرنسية فيها.

---

[1]–المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر ، مرجع سابق ، ص 40.

[2] - المرجع السابق، ص 41

[3] - نفسه ص 42

[4] - الحاج موسى بن عمر مرجع سابق ص 79 .

[5]- نفسه ص 83.

إن الصحراء الجزائرية تحتوي على مناجم هائلة للموارد الأولية من أهمها مناجم الحديد التياكتشفت في منطقة تندوف التي يعتبر إحتياطها ثالث احتياطي للحديد في العالم من حيث الأهمية، في نواحي غار جبيلات وفورغورد و اقجوجت لقليلات، و يقدر الاحتياطي من الحديد في هذه النواحي بحوالي 3 آلاف مليون طن وعلى جانب الحديد يوجد الفحم الحجري بكميات هائلة في منطقة كولمب ببشار[1]و تعتبر الصحراء من أغنى بلاد العالم بالمغنيز حيث يوجد منه في منجم القطارة بمصر وحدة ما يقدر بحوالي مليون و 400 ألف طن، و يوجد بالصحراء أهمية منجم للنحاس في المغرب العربي و هو منجم أقجوجت الذي تقدر فيه كمية النحاس بحوالي 500 ألف طن كما توجد بها معادن الزنك و الرصاص والقصدير وأكتشف معدن اليورانيوم في جبال الهوقار و هو المعدن الذي يحتل أهمية إستراتيجية بالغة ،و لكن كل هذه المناجم لا تعد شيئا يذكر بما تزخر به باطن الصحراء من بحار أرضية تجري بالذهب الأسود ((بترول))[2] ، إن الخبراء الفرنسيين يرون بأن إنتاج البترول سيبلغ سنة 1965 م 356 مليون طن على الأقل ويأتي بأرباح باهظة تتجاوز 100 مليار في العالم ،والاستعمار الفرنسي كان دائما يزعم بان عدم تصنيع الجزائر يرجع إلى فقرها في الطاقة الكهربائية[3] ، و لكن إكتشاف منابع البترول و الغاز الطبيعي يجعل الجزائر غنية بهذه الطاقة و مصدرة لها بأكبر الكميات بعد ان كانت تستورد 80 في المائة مما تحتاجه من الطاقة من الخارج، ففيما يخص البترول اكتشفت منابع عديدة أهمها:

منطقة إيجلي التي يتوالى فيها اكتشاف حقول البترول و تنبئ بثروة بترولية هائلة بحيث يمكن إنتاج عشرات الملايين من الأطنان سنويا في الأعوام القادمة .

منطقة حاسي مسعود قرب ورقلة: و يقدر احتياطي البترول في هذه المنطقة بآلاف الملايين من الأطنان التي يستخرج منها عشرة ملايين طن من البترول سنويا على الأقل.

منطقة الغاسي: التي تقع جنوب حاسي مسعود و قد بدأ إنتاج البترول فيها و يبلغ إحتياطها من البترول تقريبا نفس احتياطي حاسي مسعود.

منطقة أوهانت: التي تعد هي أيضا منطقة غنية جدا بالبترول .

منطقة برج نيلي : شمال الأغواط و هي تساوي في الأهمية البترولية منطقة إيجلي نفسها، و إذا كانت ثروة البترول تجعل الجزائر من أهم البلدان المصدرة ((الذهب الأسود)) و يمكن أن تأتي بمائة مليار من الأرباح السنوية الخالصة التي تمضي في ازدياد و إطراد دائم، فإن ثروة الصحراء بالغاز الطبيعي تفوت ثروتها بالبترول أضعاف مضاعفة بحيث يمكن القول مع بعض الخبراء ((ان الثروة الصحراء الحقيقية ليست البترول بل هي الغاز الطبيعي))[4] و أهم حقول الغاز الطبيعي في الصحراء هي منطقة حاسي الرمل [5] التي تعتبر أغنى و أهم منطقة للغاز الطبيعي في العالم أجمع، أن هذا

[1]- المجاهد ، الصحراء مصدر الرخاء ، العدد الثالث ، 1961 ، ص 7

[2]- المصدر نفسه

[3]-نفسه ص 9

[4]-نفسه

[5]- الزغيدي محمد لحسن ، مرجع سابق، ص 259

الحقل الذي يحتل المرتبة العالمية الأولى يمتد في مساحة تبلغ 2200 كيلو متر مربع و يحتوي على احتياطي يقدر بحوالي 750 مليار متر مكعب و يمكن أن يصل الإنتاج السنوي فيه 25 مليار متر مكعب في العالم و هي تنتج طاقة تقابل الطاقة المستمدة من أربعين مليون طن من الفحم الحجري، و إلى جانب هذا يمكن إنتاج 90 مليون طن من الغاز ولين و هو يقابل مليار طن من الفحم الحجري أي ما يساوي إنتاج فرنسا كلها خلال 15 عاما[1]

و تأتي بعد حاسي الرمل في الأهمية منطقة جبل برقة بالقرب [2]من عين صالح كما اكتشفت منابع أخرى للغاز الطبيعي في نواحي قارة عز الم.... و في بوصير و تيي، و الخلاصة ان الغاز الطبيعي الذي تزخر بها الصحراء الجزائرية في منظور الاستعمار هو مدر للأرباح والدخل القومي الفرنسي[3]

إن الطاقة الكهربائية التي يمكن استخراجها من غاز الصحراء لا تكفي فقط لإقامة مصانع في كل مكان بالجزائر و المغرب العربي بل أن ما يصدر منها إلى الخارج عن طريق الاستثمار الفرنسي من اجل النهوض بالاقتصاد، و إكتساب قوة استعمارية مهيمنة على العديد من المستعمرات في شتى أنحاء الأرض بالحفاظ على استقلالها الطاقوي والاقتصادي[4]

السياسة الفرنسية لفصل الصحراء 1957م إل 1962م :

لم يكن أحد يجادل بأن الصحراء الجزائرية جزء لا يتجزأ عن الجزائر[5]، لكن بعد إكتشاف البترول ركز المستعمر الفرنسي مؤامرته حولها، و هذا الحرص البالغ على الاحتفاظ بالصحراء لم يكن عبأ بل فرضته عليها الدوافع و الأسباب و الأهداف من بينها الأهداف الاقتصادية و السياسية و العسكرية و ذلك لما تأكده لمستعمراتها بما تزخر به الصحراء الجزائرية من ثروات بترولية و معدنية،بدأ يراودها حلم فصل الصحراء من الجزائر، و لاسيما بعد أن ذاع صيت الثورة التحريرية الذي راح يربك مسار المخططات و المشاريع الفرنسية فمنذ سنة 1956م بدأت تتضاعف اللجان الفرنسية و الدولية و تردد (الصحراء هي فرنسا)، [6](أو بالقول بأن الجزائر فرنسية و ستبقى فرنسية إلى الأبد) [7]إلى غير ذلك من الأقوال و الإدعاءات، و من وراء التركيز على هذه الإدعاءات أهداف خفية تتمثل في :

- **الأهداف الإقتصادية :**

إن المحاولة الأولى لفصل الصحراء كانت 1957م في شكل إنشاء وزارة خاصة بالصحراء، و إن وضع منصب وزير الصحراء في الحكومة المركزية بباريس كان بعد خمسة أشهر من إنشاء ((المنظمة المشتركة للمناطق

---

(1) محمد لحسن زغيدي ، مرجع سابق ،ص 259.

(2)الحاج موسى بن عمر ، مرجع سابق ، ص 79 .

(3) المجاهد المصدر السابق ، ص 8 .

4- تقرير الملتقى الجهوي الثاني لكتابة تاريخ ثورة نوفمبر 1945 (الولاية السادسة) ، المنعقد بمدينة بسكرة يومي 5-6 فيفري 1985.

5–المجاهد،الجزء الثالث، الصحراء الجزائرية مصدر رخاء ،1961/03/13،ص7.

6–بارود عائشة، مرجع سابق، ص8.

7–المجاهد، مصدر سابق، ص8.

الصحراوية))[1]O.C.R.S،حيث حددت مجال عمل المنظمة من خلال المادتين الأولى و الثانية من قانون 1957/01/10م ، الذي صدر عن البرلمان الفرنسي لفصل الصحراء عن الجزائر.[2]

أي أن عمل المنظمة بجميع المناطق الصحراوية التابعة للجمهورية الفرنسية و الداخلة في إطار الإتحاد الفرنسي و الموزعة بين كل من الجزائر و موريتانيا و مالي و نيجر و تشاد، تاركة تحديد أمر هذه المناطق لمراسيم تتخذ لاحقا بعد مراجعة المجالس الإقليمية لهذه المناطق[3].

أضف إلى ذلك ما تزخر به الصحراء الجزائرية من المواد الأولية كالحديد و الفحم و النحاس و الزنك والرصاص والقصدير و اليورانيوم، إضافة إلى إكتشاف حقول البترول و الغاز الطبيعي بكميات هائلة و اللذان يعتبران رهانا لفرنسا. إن الهدف من محاولة الفصل جاء بعد إستيلام ديغول الحم في 1958/05/13م ، و تشبثه بالصحراء كان لغرض الإستغلال الكامل للثروات التي تزخر بها المنطقة، إلى جانب إقناع الشعب الفرنسي بأن مستقبل بلاده الصناعي مرهون بدوام حضوره و تواجده بالصحراء.

رغم هذا نجد الشركات الفرنسية و الغربية تتسابق نحو الصحراء للبحث عن الثروات الطائلة المختفية تحت الرمال[4]، ففرنسا فتحت باب المساهمة للشركات الأجنبية للعمل بالصحراء نجدها قد انتهجت في ذلك سياسة خاصة من أجل حماية المصالح الوطنية للاقتصاد الفرنسي و حماية دور الدولة الفرنسية كسلطة مانحة للرخص و الإمتيازات من أجل تكذيب جميع الإدعاءات القائلة بأن الحكومة الفرنسية تريد التنازل عن الصحراء و التخلي عنها للأجانب[5].

كما أن كل مساهمة أجنبية للعمل بالصحراء، تتم إما عن طريق الشركة الفرنسية أو شركة مختلطة مع طرف أو أطراف فرنسية تعود إليه أو إليهم الغالبية فيها على قاعدة المقاسمة 51-49%،وفي كلتا الحالتين لايمكن للطرف الأجنبي الحصول على مساهمة بأزيد من 50% في رخصة التنقيب وإمتيازات الإستغلال ، و في ذالك يقول السيد بيار كوربي المستشار بمجلس الإتحاد الفرنسي ((ليكن كل دخول أجنبي للعمل بالصحراء مقترنا بمساهمة فرنسية أكثر أهمية))[6] ويصنف أيضا "إن الصحراء الأمل المرتقب لإنقاذ الإمبراطورية الفرنسية من الإنهيار ، لكونها تزخر بالثروات الباطنية من خامات صناعية كثيرةبالفحم،و معادن في كل من بشارو تندوف[7]...ولكن الثروات الرئيسية في الصحراء تتمثل اليوم في الزيت والغاز بعد اكتشافهما في حاسي مسعود[8]" هذا الاكتشافالذي أسال لعاب ديغول جعله في مارس 1957 ،يصر على تمزيق و تقسيم الوحدة الترابية الجزائرية [9] و إلى تضليل الرأي العام الفرنسي و

---

[1]–المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954م، مرجع سابق ،ص49.

[2]- المرجع السابق ، ص 49 .

[3]–محمد بن دارة ،مرجع سابق ،ص63.

[4]–المجاهد المصدر السابق ،ص8.

[5]–محمد بن دارة ،المرجع نفسه.

[6]––نفسه ص 63.

[7]– عوريب لخضر "السياسة الفرنسية لفصل الصحراء "

[8]–محمد لحسن الزغيدي ،المرجع السابق ،ص259.

[9]–لخضر عوا ريب،المقال السابق ،ص105.

الدولي ، مما جعل فرنسا تتشبث بهذه الأرض،خاصة في عهد الجمهورية الفرنسية الخامسة ،لأن الثورة الجزائرية وصلت إلى ما كانت تتخوف منه الحكومة الفرنسية من قوة عسكرية و سياسية و دبلوماسية[1].

الأهداف السياسية :

إن قضية فصل الصحراء عن الشمال في السياسة الديغولية، هي بمثابة حلقة ضرورية في حياة فرنسا من نواحي عديدة، و قد أوضح ذلك من خلال مذكراته عن مدى هذه الأهمية بقوله ((لقد كانت تحتل في حياتنا القومية أهمية لامجال للموازنة بينها و بين بقية البلاد التي كانت تابعة لنا فقد سبق أن غزونا بعد أحداث طويلة .....و بفضل جهد عسكري ضخم ...و مع ذلك فقد تعزز كثيرا موقفنا في إفريقيا، و البحر الأبيض المتوسط مند عهد قريب فحقول البترول، و الغاز التي ساعدتنا على استكمال حاجتنا الماسة في الطاقة الصناعية ،إذا ثمة أسباب كبيرة تحمل الشعب الفرنسي على أن يعد إمتلاك الجزائر أمرا مستحقا))[2].

فيمكن بذلك طرح أهداف الفصل استنادا لمقولة ديغول، و ما يراه في منظوره، إن الصحراء الجزائرية هي أداة وصل بين شمال إفريقيا، و جنوبها لموقعها الإستراتيجي، و بالتالي فإن فرنسا بتمركزها في الصحراء تبقى على اتصال بالبلدان الإفريقية بعد حصول عدد كبير منها على استقلالها،و ذلك حفاظا على مصالحها الإستراتيجية[3].

كما أن الاحتفاظ بالصحراء سيعزز مركز فرنسا في القضاء على الحركات التحررية في إفريقيا و هو الأمر الذي جعل الحكومة الفرنسية تستغل وجودها بها ، بالإضافة إلى ذلك الاستغلال المشترك من طرف الشركات الأجنبية مستعينة برؤوس الأموال المستثمرة و التي ستمكنها من مواصلة حربها بالجزائر.[4]

كما أكدّ ديغول بأنه ليس بوسع فرنسا أن تتخلى للغير عن هذه القاعدة التي موقعها في قلب البحر الأبيض المتوسط له أهمية إستراتيجية كبيرة.

---

[1]–المقال نفسه ،ص106.

[2]–شارل ديغول ،مذكرات الأمل التجديد ،1957-1962،ترجمة عويدات ،منشورات عويدات بيروت باريس ،ط1، 1981،ص49.

[3]–مسعود كواتي ،المرجع السابق ،ص104.

[4]-لخضر عوا ريب ، المقال السابق ، ص 107

الأهداف العسكرية:

على إثر التنافس العلمي القائم بين الدول الكبرى في مجال التسابق نحو التسلح لإنتاج الآلات الأكثر تدميرا في العالم،ومواكبة التنافس العسكري الذي انطلق في ميادين، أولها إنتاج الأسلحة العادية و اختراع السلاح الأفتك، والثاني إنتاج الأسلحة النووية[1].

لذلك تعلقت فرنسا بالحفاظ على المراكز العسكرية لإجراء التفجيرات النووية و الفضائية[2]كما يتضح من التشبث بهذه الأرض الخالية من خلال ما أورده "كورنيه"في كتابه الصحاري أرض الغد، يقول: "إن للصحاري أهمية إستراتيجية فهي تعوض أوروبا عما يعوزها من كفاية الخدمات التي تكون في مؤخرة القوات العامة، إضافة إلى إمكانية استغلالها في التجارب العسكرية، و زيادة على كونها معدة لتؤدي دورا كبيرا في المستقبل، كما أنها تمثل نقطة اتصال بين مجموعة من الدول الإفريقية "[3]

كما يتضح من وراء هذا أن فكرة الفصل كانت تهدف كذلك إلى الجانب العسكري ليس فقط الجانب الاقتصادي الذي يبرز مدى تمسك فرنسا بالصحراء، و استغلالها في الميدان العسكري، و نظرا لاتساع مساحتها و قربها النسبي من فرنسا و هذه الوضعية الجيدة من شأنها أن تساهم بشكل كبير في تطوير الدفاع الفرنسي [4].

كما كانت ترمي من وراء ذلك إلى تحقيق مصالح، وحرية استثمار البترول و الغاز و التصرف بالأراضي للطيران، و إقامة قواعد عسكرية إقتصادية في إفريقيا لتحمي الواجهة الأوروبية الغربية من الناحية الجنوبية و في نفس الوقت مكانا مضمونا تهرب إليه أوروبا مصانعها الحربية و إمكانياتها العسكرية وتتخذه قاعدة مراقبة وهجوم على المعسكر الشيوعي [5]

و نظرا لشساعة المنطقة وما تزخر به من ثروات معدنية و بترولية وهو ما يساعد على تطوير الصناعات الحربية الثقيلة، وكذلك العزلة التامة للصحراء مكنت فرنسا من إقامة تفجيراتها النووية في سرية تامة [6].

كما أن الحفاظ على المراكز العسكرية يساهم في تحقيق مشاريع نووية و وضع القنابل الذرية و هو الأمر الذي يستدعي منهم اختيار المكان المناسب و الأمثل الذي سيتم فيه تفجير القنبلة،كما حدث في منطقة رقان بقلب الصحراء الجزائرية[7].

---

[1]–المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،التجارب النووية ،سلسلة الملتقيات ،ط1،ص22.

[2]–المرجع نفسه.

[3]–لخضر عوا ريب،المقال السابق ،ص107.

[4]–مسعود كواتي ،مرجع سابق ،ص105.

[5]–المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،مرجع سابق ،ص23.

[6]– المرجع نفسه ،ص24.

[7]–نفسه ،ص22.

و على ضرورة استمرار التفجيرات، كما يؤكد ديغول و يقول: ((أن إتمام سلسلة التجارب النووية التي باشـــرت بها في الصحراء، و التي تنطوي على أهمية بالغة، الأمر الذي يقضي إستبقاء جهازنا العسكري و الفني))[1]. و للحفاظ على المراكز العسكرية التي تجري فرنسا على أراضيها تجاربها النووية و الفضائية التي شيدتها، و هي ذات أهمية بالغة في إطار الصراع بين الشرق و الغرب و استغلالية المنظومة العسكرية الفرنسية، و قد كشفت المجلة العسكرية الفرنسية في مارس 1959م حقيقية الاعتماد على الصحراء في المجال العسكري " إن فرنسا تجد نفسها في وضعية ممتازة من هذه الناحية، ناحية الحاجة إلى الميادين الشاسعة في الحروب الحديثة نظرا لاتساع الصحراء و قربها من الوطن الأم، و هـــذه الوضعية ممتازة من شأنها أن تأثر تأثيرا كبيرا في تطوير دفاعنا الوطني نظرا لأهمية مشكل الصواريخ، و إلى مدى ارتباطه بمبدأ التجارب النووية"[2].

ثانيا:الأساليب:

أ/السياسة والإدارية:

بدأت السلطات الفرنسية الاستعمارية تنسج الخطوط الأولى لفصل الصحراء منذ اكتشاف حقول البترول والغـــاز الطبيعي عام 1956،فسارعت إلى ضرب الحصار والتطويق على المنطقة ،وذلك بإصدار قوانين تفصل الجنوب إداريا عن بقية الوطن ،إذ صدر في 07أوت1957قرار خاص بالتنظيم الإداري للمناطق الجنوبية التي تندرج تحت إشـــراف المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية وأنشأ هذا القرار عمالتين هما الواحات والساورة[3]،يشـــملان كـــل مســـاحة الصحراء وقسمها إلى بلديات فيقول ماكس لوجون[4] وزير للصحراء ،في هذا المجال في 20سبتمبر 1958أنشـــئت 94 بلدية خاضعة للنظام ،بينما أصبحت السلطة السياسية على الصحراء ويقول ثم صدر قرار في 7سبتمبر يـــنص في بنده الأول على أن عمالتي الساورة والواحات الفرنسيتين هما جماعات إقليمية تابعـــة للجمهوريـــة[5]،فمـــن ســـنة 1902إلى سنة 1957كانت الصحراء الجزائرية مقسمة إلى أربعة مناطق هي: غرداية، تقرت،الواحـــات ، عـــين الصفراء، وتغير هذا النظام من سنة1957حتى 1962حيث أصبحت الصحراء تنقسم إلى عمالتين الواحات ومركزها الأغواط والساورة مركزها بشار[6] .

---

[1]-شارل ديغول ،مذكرات الأمل ،مصدر سابق ،ص107.

[2]- مسعود كواتي ، مرجع سابق ، ص 105

[3]-المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954: المرجع السابق، ص 48.

[4]- **ماكس لوجون** :عضو الفرع الفرنسي الأممي الاشتراكي(s f I o) والذي كان يشغل منصب كاتب دولة للقوات المسلحة مكلف بالشؤون الجزائرية، وذلك منذ 16فبراير 1956وبهذه الصفة عرف بعدوانيته وجرائمه تجاه الجزائر والثورة الجزائرية ،ينظر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954:مرجع سابق، ص 100 .

[5]ـــــلخضر عواريب: لمقال السابق، ص 107.

[6]- مسعود كواتي، مرجع سابق، ص 143.

وبعد إنشاء العمالتين باعتبارهما عمالتين فرنسيتين خاضعتين لقانون 10أوت 1871،ولسد الفراغ المتمثل في غياب المجلسين ابتداء عمل العمالتين عمد وزير الصحراء ماكس لوجون إلى تعيين لجنتين تكون لهما صلاحيات المجلس في 20سبتمبر1957[1].

وقد نوقش مشروع التقسيم في المجلس الوطني الفرنسي خلال الدورة المنعقدة يومي 28و29جوان 1958أين عرض لوي جوكس[2] مشروعه[3] ،وفي سنة 1959بدأالعمل على تنفيذ المشروع مستعينا بأحد أعوانه وهو حمزة بوبكر[4].

وكلف حمزة بوبكر بالحصول على تأييد الشخصيات المحلية للمشروع ،فاجتمع فعلا بالشخصيات الصحراوية مرة أولى في بلدة الأغواط ثم اجتمع مرة ثانية في سانت أوحين بالعاصمة[5] ،وقد كثرت الاجتماعات واللقاءات التي كانت سرية بين الإدارة الفرنسية وبعض النواب الأعيان هدف من ورائها تهيئة الأجواء لمشروع الفصل ومن ذلك اتصال" أوليفيقيشار"مستشار ديغول الذي كلف بملف الصحراء بالشيخ "بيوض "أثناء زيارته في 12جوان1959بغرداية وحاول إقناعه بالفكرة إلا أن الشيخ رفض[6]

وتكررت اللقاءات والزيارات إلى منطقة ميزاب ومنها زيارة" ميشال دوبيري"[7]في أكتوبر1959عقد اجتماع في بلدية غرداية حضره رؤساء بلديات واد ميزاب في المجلس الجزائري ونواب المنطقة في المجلس العمالي بور قلة ،وقدحا ول الوفد الفرنسي إقناعهم بتبني فكرة الفصل لكن الجميع رفضوا [8]،و لم ييأس"دوبيري"إذ زار سنة 1960منطقة تمنراست وأحضر معه توارق تشاد ،ومالي ،والنيجر حيث جمعهم بالحاج "باي أخموك "لمدة 07أيام في فندق تينهنان وعرض على أخموك أن يكون سلطانا على الصحراء فرفض الفكرة [9].

---

[1] –محمد عبد الحليم بيشي ،تطور الثورة في ناحية غرداية 1954–1962،رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة الجزائر، 2001–2002، ص 185.

[2] –**لوي جوكس**:ولد سنة 1901،سياسي فرنسي،عمل في الحقل الدبلوماسي في ظل الجمهورية الرابعة ،وتول منصب عام بالخارجية مابين 1946 حتى1952،ثم سافر بموسكو وبون مابين 1952حتى1956،وأمينا عاما لوزارة الخارجية 1956–1959،وعين وزيرا للصحراء 1961–1962ثم الشؤون الخارجية ،ترأس الوفد الفرنسي خلال مفاوضات إيفيان،أنظر مسعود كواتي ،مرجع سابق،ص154.

[3] –المجاهد،العدد100، الصادر بتاريخ 17جويلية 1961،ص 07.

[4] –**حمزة بوبكر** :لعبت هذه الشخصية دوراً خطيراً في مد الاحتلال الفرنسي جنوبا نحو عمق الصحراء حيث ساهمت في القضاء على ثورة الشريف محمد بن عبد الله بالأغواط سنة 1853 وقامت بعدة مساعي لربط علاقات بين الفرنسيين والطوارق كل ذلك سعيا منه لتعيينه خليفة على الصحراء مابين الأطلس الصحراوي وتمبوكتو أو على الأقل مابين ورقلة وتوات ،انظر محمد بن داره ،السياسة الفرنسية في الصحراء 1952–1962، مرجع سابق ،ص 146.

[5] –الشيخ إبراهيم بيوض ،أعمالي في الثورة ،نشر جمعية التراث القرارة غرداية ،د ت ، ،ص 50.

[6] –الحاج موسى بن عمر ،السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1954–1962،مذكرة ماجستير ،معهد التاريخ ،جامعة الجزائر ،ص ص 51– 52 .

[7] –**ميشال دوبيري** :من مواليد 1912،سياسي كبير ،يعد من أبر الشخصيات الداعية لفكرة الجزائر فرنسية ،عينه ديغول وزير أول 1959–1962من أهم العناصر التي حاولت إقناع سكان الصحراء "التوارق وبني ميزاب "عن فصلهم عن الشمال ،انظر الهادي درواز،مرجع سابق ،ص131.

[8] –الحاج موسى بن عمر،المذكرةالسابقة،ص 52.

[9] –عبد السلام بوشارب ،مرجع سابق،ص 143.

وفي نفس الفترة عين حمزة بوبكر ممثلا لسكان الجنوب ومنفذا لفكرة الفصل بدعم من ماكس لوجون ، وقد أوعز إلى السلطات الفرنسة ،بضرورة إيقاف وقمع كل من يعارض الفكرة وفي هذا الإطار تم إيقاف أحد أبناء الزاوية التيجانية الذي وقف في وجهه وعارض الفكرة بشدة[1].

وقد كثرت الزيارات واللقاءات خلال سنة 1960تمهيدا للإعلان عن الفصل الذي كان متوقعا التصريح به خلال عقد مجلس العمالة في خريف نفس السنة حسب الشيخ "بيوض"وتحسبا لأي طارئ فقد اتصل بالقائد العيد،واتفق معه على ضرورة عرقلة المشروع والوقف بحزم في وجه" حمزة بوبكر" والسلطات الإدارية كم تم الاتصال بشيخ الزاوية التيجانية بتماسين ،الذي رحب بالفكرة وتعاهد الثلاثة على الوقوف في وجه الانفصاليين وإفساد مناورتهم ولو كلفهم ذلك حياتهم[2]،وبذلك تشكل حلف ثلاثي ضم "الشيخ بيوض"ممثلا لميزاب و"القائد العيد" ممثلا لورقلة وشيخ الزاوية التيجانية "ممثلا لوادي ريغ ،وخلال الدورة الخريفية لمجلس العمالة المنعقد بور قلة في خريف 1960أعلن حمزة بوبكر في أحد أيام الدورة أن جلسة المساء سوف تكون سرية وفعلا خصصت هذه الجلسة لقضية الفصل وحضرها جميع نواب المجلس مسلمون وفرنسيون وافتتحها حمزة بوبكر بخطاب مطول عن لقائه بالجنرال ديغول وحديثه عن الفصل وفكرة فصلها ثم ختم خطابه بأن طلب من النواب إبداء رأيهم في القضية[3].

فحسم الشيخ "بيوض"الموقف، فذكر الرئيس والنواب بصلاحيات المجلس العمالي التي تقتصر على الجانبين الاقتصادي والمالي ،وأن ليس من حق المجلس الخوض باسم الأمة في أمر سياسي هام وخطير إذ الحق فيه للأمة بأسرها فاستأنف الشيخ" بيوض"قائلا:إن فرنسا لم تكن تستشيرنا في سياستنا في هذه البلاد يوم قطعت الصحراء وجعلت لها نظام التراب الجنوبي ولن تستشرنا يوم فصلت أجزاءه عن الشمال سمتها أحواز ممتزجة(...) لا أنت أيها الرئيس ولا أنا يملك أكثر من بطاقة إستفتاء ...يلقيها في الصندوق [4].

وبذلك فشل الاجتماع الذي كان يراد له أن يوضح للعالم أن أعيان المنطقة ونوابها مع فكرة الفصل.

ورغم ذلك فقد أصدر ديغول يوم 07ديسمبر 1960مرسوما يفصل فيه الصحراء عن الجزائر ويربطها رأسا بفرنسا ،وتحركه آلة الإدارة الفرنسية لمباركة المشروع وتأييده ،وجر أعيان ونواب المنطقة إلى إرسال برقيات التأييد إلى باريس إلا أن الضغط والتهديد لم يؤت أكله[5].

وعاد حمزة بوبكر مرة أخرى إلى تنظيم اجتماع جديد ضم 54شخصية من أعيان الصحراء في أفريل 1961 واضطر إلى الاستعانة بالشرطة الفرنسية لتجبرهم على الحضور ،وتم الاجتماع في بيت والي الواحات بور قلة لكنه فشل، ومن الملاحظ أن هذا الاجتماع قد برمج في الوقت الذي كانت تجري فيه الاستعدادات لمفاوضات إيفيان[6].

---

[1] –المجاهد العدد السابق.

[2] –الشيخ إبراهيم بيوض، مصدر سابق،ص 34.

[3] –مصدر سابق ص 35.

[4] –ينظر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، مرجع سابق، ص 51.

[5] –الشيخ إبراهيم بيوض، مصدر سابق،ص 50.

[6] –المجاهد العدد113 مصدر سابق ،انظر أيضا المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، مرجع سابق، ص 51.

وفي جويلية 1961حاولت فرنسا مرة أخرى توريط الطوارق في الموضوع إذ استدعي الحاج "باي أخموك"لحضور احتفالات 14جويلية واستقبل من طرف ديغول في اليوم الموالي عرضت عليه الفكرة فرد عليه بقوله:...قد أطالب باستقلال الجزائر، ولكن ما أطالب به هو عدم الاستقلال عن الجزائر..[1].

ب/الاقتصادية:

أصبحت الصحراء الجزائرية محمل اهتمام خاص من السلطات الفرنسية ،فبدأت العمل بوسائل شتى وفي هذا المنظور اندرج إنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية بقانون 10جانفي 1957،كان الهدف المعلن من تكوين هذه المنظمة حسب المادة الأولى من قانون إنشائها هو الاستغلال والتوسع الاقتصادي والترقية الاجتماعية في المناطق الصحراوية للجمهورية الفرنسية [2]،فمنذ ميلاد المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (o.c.r.s)وعلى إثرها أحدث الوزارة المكلفة بالصحراء 1957،أصبح للمناطق ميزانية خاصة مستقلة يحددها البرلمان الفرنسي بإرسال مبعوثها وتكليفه بمراقبة التسيير المالي ،وتلتزم المنظمة بتقديم تقرير سنوي أمام البرلمان المركزي وتتكون ميزانية الصحراء من عدة موارد، فلقد ارتفعت ميزانية المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية من سنة 1958إلى سنة 1961أكثر من خمسة أضعاف[3]،حيث كانت تبلغ56مليون فرنك وارتفعت إلى 208لتصل سنة 1961إلى 2855مليون فرنك .

أما عن مصادر التمويل في الصحراء، فقد تكلفت الميزانية الفرنسية بصفة أساسية في سنتي 1958و1959،حيث بلغ الغلاف المالي المخصص للصحراء إلى 16437مليون فرنك و463مليون فرنك،ثم ظهر انخفاض ملحوظ في مساهمة الميزانية الفرنسية في سنتي 1960و1961لتصل إلى 31090مليون فرنك[4] .

وقد أعلن ديغول عن خطته التي سيطبقها في الصحراء ،فكانت أولى خطواته في حاسي مسعود،وحاسي الرمل، وتقرت، وبذلك أعلن عن قانون البترول 1958والذي نصت بنوده على :

1/–منح امتيازات لمدة خمسين سنة ،تتحصل فيه الشركات البترولية على تخفيض هام في الضرائب.

2/–ترك الحرية للشركات البترولية أن تتنافس مع الدولة الفرنسية

3/–إذا حدث خلاف بين الشركات والسلطات العامة يتولى مجلس الدولة (أعلى منظمة قضائية) فض النزاع.

4/–في استطاعة هذه الشركات أن تتولى نقل البترول إلى المكان الذي تريده [5].

أمام هذه الامتيازات اللامشروطة في الاستثمار فتحت أبواب الصحراء للشركات الغربية الراغبة في المساهمة بأموالها

---

[1] –عبد السلام بوشارب ،مرجع سابق،ص 143.

[5] –صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية ،دار الكتاب الحديث ، 2010،ص 385.

[3] –الحاج موسى بن عمر، مرجع سابق ،ص ص10–11.

[4] –محمد بن داره، مرجع سابق ،ص 78.

[5] –المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 54، مرجع سابق ،ص57.

في البحث عن البترول والغاز الطبيعي وإلى جانب إعفائها من الضرائب وإعطائها رخص استخراج البترول لمدة ثلاثين سنة يتعهد لها بأن الأرباح ستبقى على شكل 50طيلة 25سنة[1].

سجلت الإدارة الفرنسية تحولا بارزا في سياستها الاقتصادية في الصحراء منذ 1960حيث أن المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية خفضت من نفقاتها على البناء القاعدي للتركيز على الاستثمار وتطوير الري واستصلاح الزراعة واستغلال المياه الجوفية[2] .

وتجدر الإشارة إلى أن السياسة الاقتصادية في الصحراء كانت من محاور اهتمامات الإدارة الفرنسية فستخير كل الإمكانيات المادية ولاجتماعية مدة تقرب عشرين سنة لم يكن ذلك حبا في الجزائريين والسعي لترقيتهم اجتماعيا وسياسيا ،بل كانت سياسة جهنمية ومؤمراة تمهيدية لكسب ود سكان الصحراء حتى يسهل على العدو تركيز قواعد ه الاقتصادية والعسكرية ليستترف ثروات البلاد[3].

غير أن السلطات الاستعمارية تبنت سلوكا يبرز بوضوح التناقض في سياستها إزاء سكان الصحراء المتمثل في الضغط المالي على التجار الصحراويين بالشمال إذ هددهم مدير نبك الجزائر بالإفلاس إن رفضوا تأييد المشروع ومارس البنك ضغوطا مالية خطيرة على هؤلاء ،إذ ضيق الخناق على معاملاتهم المالية إذ أشهر إفلاسهم على هذه العملية مدير بنك الجزائر الذي عرف باتصالاته بالمنظمة السرية [4].

و لم تكتف هذه الأخيرة بل لجأت إلى تحطيم أكثر من تسعين متجرا بالعاصمة كان أصحابها من الجنوب [5].

الأساليب العسكرية :

تبنت السلطات الفرنسية إستراتيجية عسكرية لفصل الصحراء ولتعزيز موقعها الأمني وتكثيف قدرتها العسكرية بالمنطقة جندت قوة بشرية ومادية هائلة منها.

1/-إنشاء وتدعيم القوات العسكرية في الجنوب ،إذ تضاعف بمقدار خمسة أضعاف من1956إلى 1958حيث بلغ عدد الجنود الفرنسيين حوالي ألف جندي .

2/-إنشاء مراكز نووية وصاروخية لتثبيت نفوذها مستغلة اتساع الصحراء للتجارب الذرية، عملت على ربط الصحراء بفرنسا ،وتعتبر هذه القواعد امتداد لقواعد الحلف الأطلسي كمنطقة كولومب بشار وفعلا ففي سنة 1957إتخذت الحكومة الفرنسية قرار يقضي باختيار منطقة رقان لإجراء تجاربها النووية وجسد هذا ميدانيا إذ فجرت أول قنبلة ذرية في صحراء تتزروفت (الجنوب الغربي من رقان) بتاريخ 13فيفري 1960وتلاه انفجاران آخران في 01أفريل و27ديسمبر من نفس السنة .

3/-إنشاء المناطق المحرمة بالجنوب أزيد من6000كم(شبكة متليلي والمنيعة)

---

[1] – المجاهد ، مؤمراة الاستعمار على صحرائنا ،العدد13،91مارس 1961،ص 10.

[2] –محمد بن داره، مرجع سابق، ص 79.

[3] –الحاج موسى بن عمر، مرجع سابق ،ص 51.

[4] – المجاهد،مناورات في الصحراء ،العدد22،113جانفي 1962،ص 3.

[5] –المصدر نفسه.

4/-اشتداد القمع بالمنطقة بالقيام بعملية التفتيش والاعتقالات على نطاق واسع .

5/-محاصرة الثورة بجميع الوسائل ،كانتشار الدوريات والقواعد العسكرية ،استعمال الطائرات الاستكشافية

6/-إنشاء بلونيس إحدى الحركات المناؤة للثورة[1].

كما كان من بين أولويات الدفاع الفرنسي ،حماية المنشآت البترولية ،وتأمين وصول النفط إلى السواحل الجزائرية، حيث كثفت السلطات نشاطها على ثلاث مناطق كانت أكثر عرضة لهجومات الثوار وهي مناطق كولومب بشار والأغواط وتقرت[2].

ومحاولة منها لعزل الصحراء عما يجري في الشمال الإفريقي عامة وشمال الجزائر خاصة ،وعمدت السلطات الفرنسية إلى مد خط الأسلاك الشائكة المكهربة على طول الحدود الشرقية المحاذية لتونس وليبيا وجهزت حدود أقصى الجنوب الشرقي بعدة مراكز للوقاية ،بالإضافة إلى وضع مشروع لانجاز طريق على طول حدودا لجنوب الشرقي لتسهيل عملية النقل[3].

أما على الحدود الغربية فلقد أنشئ بمحاذاة الحدود الصحراوية المغربية سد يمتد من البحر إلى عين الصفراء وجندت القوات الاستعمارية ،فتركزت الترتيبات الأمنية في الصحراء على النحو التالي :

1/-وحدات الخيالة والمهاري:كانت مهمتها ترتكز أساسا على مراقبة تحركات البدو وجمع المعلومات عنهم ويتميز هذا الفريق بقدرته على الانتقال واختيار كل المسالك .

2/-الوحدات ذات المحرك :وتسهل هذه السيارات لقطع مساحات صحراوية في وقت قصير نسبيا[4].

3/-المظلات والطائرات :يتعرض المظليون إلى صعوبات عند الإنزال على الأراضي القاحلة ،غير أنهم يقمون بدور فعال إذا عززوا بطائرات التموين[5]والإسعاف.

4/-تجنيد البدو : لم تترد السلطات الفرنسية في الإستعانة بالبدو وخبراء الصحراء والذين سبق لهم أن قدموا خدمات جليلة منذ منتصف القرن التاسع عشر لبسط نفوذها في المنطقة ،ولقد فتحت السلطات العسكرية الباب لتجنيد البدويين طوعا محاولة منها الاستفادة من خيراتهم في علم الصحراء وحياة سكانها واستعمالهم لتدعيم الشرطة والجيش[6]

[1] -تقرير الملتقي الجهوي الثاني لكتابة تاريخ ثورة أول نوفمبر 1954بالولاية السادسة المنعقدة بمدينة بسكرة يومي 5-6فيفري 1985.

[2] -المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ،المرجع السابق ،ص 54.

[3] - المرجع نفسه ،ص 54.

[4] -المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر:السياسة الفرنسية لفصل الصحراء ،مرجع سابق ،ص 55

[5]– **التموين** :يشمل التموين كل الأجهزة اللازمة التي تحتاجها وحدات الجيش لتمكين من أداء مهامها ،يتم عن طريق جمع الاشتراكات والزكاة والهبات والتبرعات من طرف المواطنين ،وهناك مصدر آخر هو الغنائم كالحبوب ،المواشي ،الضرائب المفروضة على العمرين ،انظر لحسن بومالي إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 54-59،منشورات المتحف الوطني للمجاهد ،المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر.

[6] -الحاج موسى بن عمر ،مرجع سابق ،ص ص 15-16.

4 /–الأساليب الإعلامية :

ما يؤكد تعلق فرنسا بالصحراء الجزائرية هي تلك التصريحات للجان الفرنسية والمسؤولين في الدولة الـــذين رددوا باستمرار الصحراء هي فرنسا أو الصحراء هي أوربا ،كما صرحت الحكومة الفرنسية في عدة مناسبات على لســـان دوبيري:"...الصحراء فرنسية وستبقى فرنسية إلى الأبد ."[1]

ومن التصريحات التي تؤكد مساعي المستعمر بفصل الصحراء عن الجزائر ماكشف عنه رئيس مجلس الوزراء في أول خطاب له عام 1958أمام الجمعية الفرنسية حيث جاء مايلى :"إذا ثمة حاجة لإقناع الـــذين لا يقتنعـــون إلا بالأرقام والوقائع ولا يصدقون إلا إذا رأوا بأم العين فعليهم بصحراء الجزائر ليذهبوا بأنفسهم ويروا مافيها ،كم مـــن قوى تقصد البترول والغاز ستؤم من الآن فصاعدا هذه الصحراء لتصارع رمالها المحرقة فلتقبل إشراك هذه القـــوى في عمل كبير واسع المدى ،في مقدوره أن يفتح عهدا جديدا أمام الجزائر وإفريقيا بل أمام فرنسا وأوربا"[2].

وأثناء زيارة ديغول لتوقرت عام 1958صرح مايلى :"يجب أن تكون الصحراء هي الأرض العظيمة للمستقبل بين عالمين عالم البحر الأبيض المتوسط وعالم إفريقيا السوداء ،.... ولفرنسا في هذا العالم الضخم اهتمام مباشر ...ليفهم الذين انضموا أخيرا إلى الحرب الأهلية أن صفحة القتال قد طويت وتبدأ صفحة التقدم الذي وجدناه من جديد ،إنهـــا صفحة الرجال لتحيا صحراؤنا ...لتحيا فرنسا "[3].

ولتوضيح النوايا الفرنسية أكثر إزاء الصحراء وسر تمسكها بها كتبت جريدة البرلمان الفرنسي يقـــول "الصـــحراء ضمان لاستقلالنا للطاقة هذه الأرض لما اكتشفت اتضح بأنها غنية بالغاز الطبيعي والبترول كما أنها تضمن الاستقلال للأمم الغربية في قارتنا من حيث الطاقة "[4].

و لم تتردد فرنسا في اعتبار الصحراء أرضا فرنسية منذ أن تأكدت بأن الثورة الجزائرية لن تقبل أنصـــاف الحلـــول ومهادنة الاستعمار ،وهذا الصدد كتبت صحيفة "المجلة الإخبارية العسكرية الفرنســـية " في مـــارس 1959مـــايلى "...فرنسا تجد الحاجة إلى الميادين الشاسعة – نظرا لاتساع الصحراء وقربها النسبي من الوطن الأم..."[5].

[1] –محمد لحسن الزغيدي، مرجع سابق، ص 227.

[2] –عبد السلام بوشارب،مرجع سابق، ص 141.

[3] –عبد السلام بوشارب،المرجع السابق، ص 142.

[4] –محمد لحسن الزغيدي،مرجع ،سابق، ص 228.

[5] –المجاهد،العد د14،2أوت1961،ص 7.